مـــــادة: منهجية البحث العلمي (محاضرة)

المحـــــاضـــرة العاشرة: المنهج المقارن

تحل المقارنة في مجال العلوم السياسية خصوصا في العلوم الاجتماعية و الإنسانية عموما محل التجربة، فإذا كانت العلوم الطبيعية تستخدم التجربة و تعتمد عليها في أبحاثها فإن المقارنة هي البديل في مجال العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، و يصنف العالم الاجتماعي "إميلدور كايم" المنهج المقارن بأنه " نوع من التجريب غير المباشر"

إن المنهج المقارن يدفعنا إلى توضيح معنى المقارنة ، فهذه الأخيرة تعني تلك العملية التي يتم من خلالها إبراز أوجه الشبه و أوجه الاختلاف بين شيئين متماثلين أو أكثر ، و هذا يعني أنه لا يمكن أن تجرى المقارنة بين شيئين متناقضين.

و بذلك فإن المنهج المقارن هو تجريب غير مباشر و يقصد إميل دوركايم هنا بالمقارنة و التي هي المعوض الأساسي و الرئيسي للتجريب المباشر ،و هذا ما يعتبر من خصائص العلوم الإنسانية والاجتماعية.

ويعرف جون ستيوارت مل المنهج المقارن بقوله "إن المنهج المقارن الحقيقي يعني مقارنة نظامين سياسيين متماثلين في كل الظروف ولكنهما يختلفان في عنصر واحد، حتى يمكن تتبع نتائج هذا الاختلاف.

وعموما، فإن المنهج المقارن هو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظواهر حيث يبرز أوجه الشبه و أوجه الاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، و يعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظواهر المدروسة.

تطبيق المنهج المقارن في الدراسات القانونية :

تجرى على مستوى العلوم القانونية الكثير من الأبحاث التي تستعمل المنهج المقارن، من خلال مقارنة مؤسسات قانونية (مؤسسة الرقابة على دستورية القوانين – مؤسسة وظيفة السلطة التنفيذية...) المؤسسات قانونية في نظم قانونية أخرى. وكثيرا ما تؤدي هذه الدراسات المقارنة إلى تعديل وتغيير المنظومة القانونية بما يتوافق مع التطورات الجديدة

خطوات المنهج المقارن -بحيث أن تكتب قبل تطبيق المنهج المقارن في الدراسات-

يتبع الباحث في مجال الدراسات المقارنة في مجال العلوم القانونية الخطوات التالية:

- تحديد الظواهر المتجانسة(المتماثلة) وليس الظواهر المتناقضة.
- القيام بجمع المعلومات بواسطة استخدام بعض أدوات البحث العلمي.
- القيام بعملية التحليل والتصنيف للمعلومات ومقارنتها.

(محاضرة